الاستقلالية والقومية في الاردن ، تمثل جزءا او امتدادا لما هو في سورية ٠

والمؤلف اذ يعتبر ان حكومة أربد هي واحدة من « المناطق والمجتمعات الاردنية » ، يهمل في تفسيره ، دعوتها للحكومات المحلية الاخرى لـ « تشكيل حكومة وطنية موحدة وجيش واحد تحت زعامة امير عربي » ص ٥١ ، ولا يعتبرها الاساس في استنتاجه ، (وهي الاكثر تطورا وآنتي بامكانها فرض هيمنتها على المناطق الاخرى) للتعبير عن الطبقات والفئات الاكثر وعيا في الاردن انذاك ، والتي كانت بمثابة الاستجابة ، الاكثر موضوعية للحاجة الى هيئة سياسية موحدة ، حيث عرقلت قيامها عوامل واسباب اخرى (محلية وخارجية) ٠

واكثر من مرة يؤكد الكاتب في الوقت ذاته على دور الكولونيالية البريطانية ورجالاتها في قيام هذه الحكومات ، وخاصة فيما اورده من نص للورد كرزون التوجيهي الى صموئيل (المندوب السامي على فلسطين) والذي جاء فيه « ان الخطوة الاولى يجب ان تبدأ بأرسال عدد قليل من الضباط والسياسيين الاكفاء الى اماكن السلط والكرك (١٠٠) ويجب ان تقتصر واجبات هؤلاء الضباط على تشجيع الحكم الذاتي المحلي واعطاء المشورة آنتي يطلبها الاهلون ، وعليهم ان يساعدوا على تشكيل هيئات البلديات الادارية في المناطق » ص ٤٣ ٠ وقد عمل صموئيل فعلا ، بهذا التوجيه ، بالرغم عن الافصاح آنذي عبر عنه صموئيل بالذات ، عن الحاجة الى هيئة سياسية لكل البلاد !

ان عدم الاكتراث بالوجه الاخر من الوقائع المادية والسياسية المحلية ودور السياسية البريطانية ، كعوامل خارجية ، في اقامة الحكومات المحلية يؤكد اصرار المؤلف على تفسير هذه الظاهرة الاجتماعية ـ التاريخية ، ظاهرة الحكومات المحلية وفق تفسير اقتصادي ومادي غير جدلي ، انطلاقا من فكرة مسبقة ، وهي ان « اهمية وقيمة هذه الحكومات تكمن جوهريا في طبيعتها الاجتماعية » ص ٤٤ ٠ اما الدور البريطاني فانه يقوم بتصغير حجمه وتقليل اهميته بالقول « فالواقع ان مساعدة هؤلاء المستشارين البريطانيين كانت الى حد كبير فنية وقانونية » ص ٤٦ ٠ مع اننا نعتقد ، كما يقول المؤلف ، بأن السلطات الكولونيالية كانت تعارض وتحرض حكومتي « السلط والكرك ضد أربد » ص ٥١ ٠

قيام الدولة ـ الامارة : شروط قيامها ، تطورها ، دورها

يشدد المؤلف في دراسته بطبيعة التطور المشوه للتركيب الاقتصادي ـ الاجتماعي لشرق الاردن ، يشدد على الدور الرئيسي والفاعل للدولة في تثبيت وترسيخ نمط التطور الكولونيالي ، الذي فرضته الكولونيالية على البلاد ٠ وهو اذ يلتقط هذا الموقع المؤثر والفعال للدولة ، فانه يخصص فصلا كاملا لدراستها : كيفية نشوئها ، تطورها ، علاقتها بالكولونيالية (كأداة بيدها) علاقتها بالطبقات والفئات الاجتماعية المعبرة عن الانماط الاقتصادية المتعددة ٠ واخيرا دورها الاقتصادي (الذي هو جوهر دورها السياسي) في التطورات والتحولات الاقتصادية الاجتماعية ٠

وعلى ضوء دراسته للطابع المميز للدولة ، يخلص الكاتب الى القول بأنها برزت منذ البداية كنتوء خارجي بالنسبة للتركيب الاقتصادي الاجتماعي ، وليس كمحصلة للتوازن الداخلي ، حيث برزت كدولة « هجين » ٠ ثم يضيف ، بأنها افتقدت صلتها بالتركيب الاجتماعي الاقتصادي ، بوصفها اداة في يد الامبريالية وجهازا كولونياليا ، حيث